الجزء ١

التقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات

S. Verver

يفحص هذا الجزء التقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات إقليما بإقليم. وبصفة عامة يُقصد بالإدارة المستدامة للغابات استخدام الغابات وصيانتها لمنفعة الأجيال الحاضرة والمقبلة. والواضح أن هذه القضية تحظى باهتمام واسع. فالبحث في Google ™ عن "sustainable forest management" يصل إلى ٢٥ مليون نتيجة.

وقد اكتسب مفهوم الإدارة المستدامة للغابات زخما أثناء التسعينات عندما كانت قضايا الغابات موضع نقاش في إطار أوسع هو إطار التنمية المستدامة الذي يضم عدة أبعاد واسعة، وهي أبعاد بيئية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وقد رعى كثير من البلدان عمليات لوضع معايير ومؤشرات للتنمية الحرجية المستدامة. وبالاستفادة من عمليات هذه المعايير والمؤشرات استطاعت عدة عمليات مشتركة بين الحكومات، مثل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، التعرف على سبعة محاور مواضيعية (الإطار ١) تُعتبر إطارا للرصد والتقييم والإبلاغ عن التقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات:

- حجم الموارد الحرجية
- التنوع البيولوجي
- صحة الغابات وحيويتها
- الوظائف الإنتاجية للموارد الحرجية
- الوظائف الوقائية للموارد الحرجية
- الوظائف الاجتماعية والاقتصادية
- إطار القوانين والسياسات والمؤسسات.

وفي تقرير حالة الغابات في العالم ٢٠٠٧ استخدمت العناصر السبعة السابقة كإطار للمناقشة في التقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات. واستُخدمت العناصر الستة الأولى كإطار لأحدث تقييم لحالة الموارد الحرجية في العالم ٢٠٠٥ (FAO, 2006a) وما لم تكن هناك إشارة أخرى، فإن البيانات الواردة في هذا الجزء الأول مأخوذة من تقييم ٢٠٠٥. كذلك يستفيد هذا الجزء من الإحصاءات الاقتصادية المنشورة في قاعدة بيانات FAOSTAT على الخط (FAO, 2006b) ومن المعلومات التي أمكن جمعها من الدراسات الاستشرافية لقطاع الغابات ومن تحديثات البرامج الحرجية الوطنية. وجميع هذه المصادر يعتمد اعتمادا كبيرا على المعلومات المقدمة من المراسلين الوطنيين. وعلى ذلك فإن النص الحالي يعتمد أساسا على المعلومات المقدمة من مختلف البلدان.

يُضاف إلى ذلك الاستفادة من عدد آخر من المصادر لتدقيق البيانات، ومنها مواقع الويب والتقارير الوطنية الرسمية، ودراسات الاستشعار عن بُعد وتقييمات الخبراء. كما أن التقارير الإقليمية كانت موضع مناقشة في دورات عام ٢٠٠٦ التي عقدتها هيئات الغابات الإقليمية التابعة للمنظمة، وقد أُدرجت تعليقاتها ضمن هذا الجزء.

الإطار ١ | العناصر المحورية في الإدارة المستدامة للغابات

١- **حجم الموارد الحرجية:** يعكس هذا المحور أهمية وجود غطاء حرجي كافٍ ومخزونات كافية تشمل الأشجار الواقعة خارج الغابات، لدعم الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للحراجة؛ والمساهمة في تقليل إزالة الغابات، وفي ترميم المناظر الطبيعية الحرجية المتدهورة وإعادة إحيائها. ويكون وجود أنواع بعينها من الغابات ومدى انتشارها عنصرا مهما كأساس لجهود الصيانة. كذلك يشمل هذا المحور وظيفة مهمة تؤديها الغابات والأشجار الواقعة خارج الغابات وهي خزن الكربون وبالتالي المساهمة في اعتدال المناخ العالمي.

٢- **التنوع البيولوجي:** يهتم هذا المحور بصيانة وإدارة التنوع البيولوجي في النظام الإيكولوجي (المنظر الطبيعي) وفي الأنواع والمستويات الوراثية. وهذه الصيانة، بما تشمل من حماية المناطق ذات النُظم الإيكولوجية الهشة، تضمن استمرار تنوع الحياة وتوفر فرصا لاستنباط منتجات جديدة في المستقبل، ومنها المنتجات الطبية. كذلك يكون التحسين الوراثي وسيلة لزيادة إنتاجية الغابات، مثلا لضمان تحقيق مستويات عالية من إنتاج الأخشاب في غابات الإدارة الكثيفة.

٣- **صحة الغابات وحيويتها:** لا بد من إدارة الغابات لتخفيف الأخطار والتأثيرات التي تُحدثها الاضطرابات غير المطلوبة، بما في ذلك الحرائق البرية والتلوث بواسطة الهواء، وسقوط الأشجار بفعل العواصف، والأنواع الغازية، والآفات والأمراض. فهذه الاضطرابات يمكن أن تؤثر على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في الغابات وعلى أبعادها البيئية أيضا.

٤- **الوظائف الإنتاجية للموارد الحرجية:** تُنتج الغابات والأشجار الواقعة خارج الغابات مجموعة واسعة من المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية. وهذا المحور يعكس أهمية الاحتفاظ بإمدادات وفيرة وقيمة من المنتجات الحرجية الأولية مع ضمان سير الإنتاج وحصد المنتجات بطريقة مستدامة لا تُهدد خيارات الإدارة المتاحة للأجيال المقبلة.

٥- **الوظائف الوقائية للموارد الحرجية:** تساهم الغابات والأشجار الواقعة خارج الغابات في اعتدال التربة والنُظم الهيدرولوجية والمائية، وفي المحافظة على نظافة المياه (بما في ذلك التجمعات السمكية السليمة) وتقليل الأخطار والتأثيرات الناشئة عن الفيضانات والانهيارات والتآكل والجفاف. كما أن الوظائف الوقائية للغابات تُساهم في جهود صيانة النُظم الإيكولوجية وتقدم منافع للزراعة وسُبل العيش الريفي.

٦- **الوظائف الاجتماعية والاقتصادية:** تُساهم الموارد الحرجية في الاقتصاد الشامل بعدة طرق مثل توفير فرص العمل، وتوليد قيم بفضل تجهيز المنتجات الحرجية وتسويقها، وتوليد الطاقة، والعمليات التجارية والاستثمارية في قطاع الغابات. كما أنها تؤوي وتحمي مواقع ومناظر طبيعية ذات قيمة عالية من النواحي الثقافية والروحية والترفيهية. وعلى ذلك فإن هذا المحور يشمل جوانب حيازة الأراضي، ونُظم الإدارة لدى السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، والمعارف التقليدية.

٧- **إطار القوانين والسياسات والمؤسسات:** الترتيبات في هذا المجال - وتشمل اتخاذ القرارات بطريقة تشاركية، والإدارة الرشيدة وإنفاذ القوانين، ورصد التقدم وتقييمه - كلها ضرورية لدعم المحاور الستة السابقة. ويشمل هذا المحور أيضا أبعادا اجتماعية أوسع تضم الاستخدام المنصف والعادل للموارد الحرجية، البحث العلمي والتعليم، ترتيبات البنية الأساسية التي تدعم قطاع الغابات، نقل التكنولوجيا، بناء القدرات، إعلام الجمهور والاتصالات.

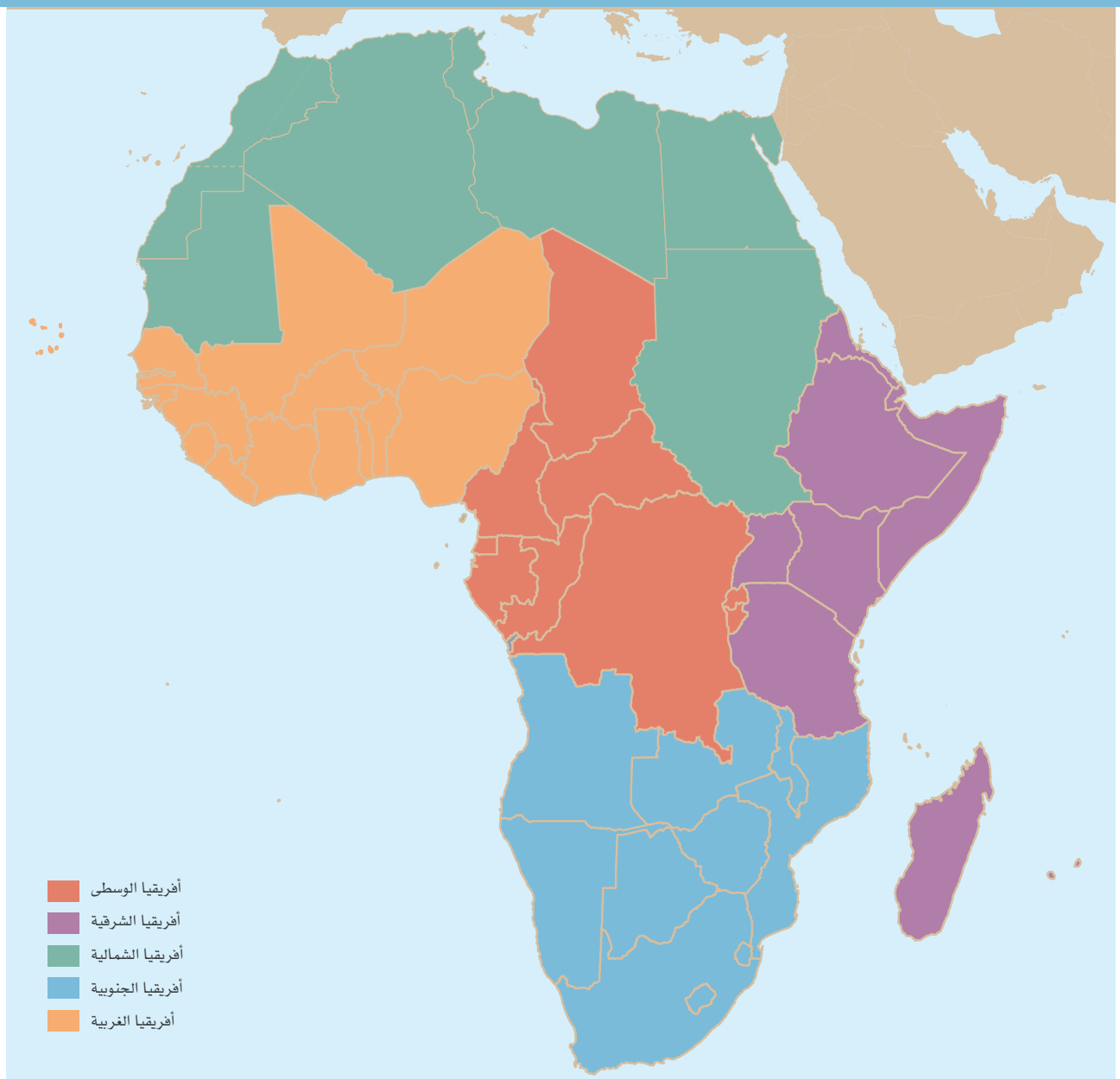

الشكل ١ | تقسيم الأقاليم الفرعية المستخدمة في هذا التقرير

أفريقيا الوسطى: بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، غابون، رواندا، سانت هيلينا وساو تومي وبرنسيبي

أفريقيا الشرقية: الأقاليم البريطانية في المحيط الهندي، جزر القمر، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، موريشيوس، مايوت، ريونيون، سيشيل، الصومال، أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة

أفريقيا الشمالية: الجزائر، مصر، الجماهيرية العربية الليبية، موريتانيا، المغرب، السودان وتونس

أفريقيا الجنوبية: أنغولا، بوتسوانا، ليسوتو، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، جنوب أفريقيا، سوازيلند، زامبيا وزمبابوي

أفريقيا الغربية: بنن، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا – بيساو، ليبريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون وتوغو

ملاحظة: من أجل التناسق يستخدم هذا التقرير نفس المجموعات الإقليمية الفرعية التي استُخدمت في الدراسة الاستشرافية للغابات في أفريقيا (FAO, 2003).

أفريقيا

حجم الموارد الحرجية

المقدَّر أن حجم الموارد الحرجية في أفريقيا عام ٢٠٠٥ كان ٦٣٥ مليون هكتار (الشكل ٢) أي نحو ١٦ في المائة من مجموع مساحة غابات العالم. وكانت الخسارة الصافية السنوية نحو أربعة ملايين هكتار في الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٥ (الجدول ١). وهذا يساوي نحو ٥٥ في المائة من مجموع التناقص العالمي في مساحة الغابات. ولكن الغطاء الحرجي الذي أفادت به التقارير يتوزع توزعا متفاوتا بين مختلف الأقاليم الفرعية ومختلف البلدان.

وأفادت التقارير عن أن حصة كبيرة من الخسارة الصافية في الغابات تحدث في البلدان التي لديها الغطاء الحرجي الأوسع. فمثلا أنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا تمثل سويا أغلبية خسارة الغابات في أفريقيا الشرقية والجنوبية (الشكل ٣). كذلك تشير المعلومات المتوافرة إلى ارتفاع نسبة خسارة الغابات في زمبابوي التي تقدر بنسبة ١,٧ في المائة كل سنة، بما يجاوز بكثير متوسط ٠,٧ في المائة في أفريقيا الجنوبية بأكملها. وفي أفريقيا الشمالية يُمثل السودان وحده معظم الغطاء الحرجي ويمثل ٦٠ في المائة من تناقص الغابات. وفي أفريقيا الغربية

الجدول ١

مساحة الغابات وتغيراتها

الإقليم الفرعي	المساحة (بآلاف الهكتارات)			التغير السنوي (بآلاف الهكتارات)		معدل التغير السنوي (٪)	
	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠–١٩٩٠	٢٠٠٥–٢٠٠٠	٢٠٠٠–١٩٩٠	٢٠٠٥–٢٠٠٠
أفريقيا الوسطى	٢٤٨ ٥٣٨	٢٣٩ ٤٣٣	٢٣٦ ٠٧٠	–٩١٠	–٦٧٣	–٠,٣٧	–٠,٢٨
أفريقيا الشرقية	٨٨ ٩٧٤	٨٠ ٩٦٥	٧٧ ١٠٩	–٨٠١	–٧٧١	–٠,٩٤	–٠,٩٧
أفريقيا الشمالية	٨٤ ٧٩٠	٧٩ ٥٢٦	٧٦ ٨٠٥	–٥٢٦	–٥٤٤	–٠,٦٤	–٠,٦٩
أفريقيا الجنوبية	١٨٨ ٤٠٢	١٧٦ ٨٨٤	١٧١ ١١٦	–١ ١٥٢	–١ ١٥٤	–٠,٦٣	–٠,٦٦
أفريقيا الغربية	٨٨ ٦٥٦	٧٨ ٨٠٥	٧٤ ٣١٢	–٩٨٥	–٨٩٩	–١,١٧	–١,١٧
مجموع أفريقيا	**٦٩٩ ٣٦١**	**٦٥٥ ٦١٣**	**٦٣٥ ٤١٢**	**–٤ ٣٧٥**	**–٤ ٠٤٠**	**–٠,٦٤**	**–٠,٦٢**
العالم	٤ ٠٧٧ ٢٩١	٣ ٩٨٨ ٦١٠	٣ ٩٥٢ ٠٢٥	–٨ ٨٦٨	–٧ ٣١٧	–٠,٢٢	–٠,١٨

الشكل ٢ حجم الموارد الحرجية

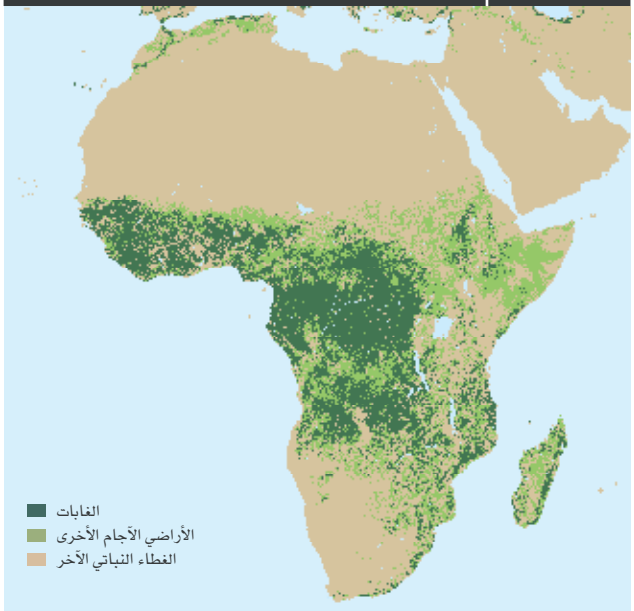

الشكل ٣ معدلات تغير مساحة الغابات بحسب البلد أو المنطقة، ٢٠٠٠–٢٠٠٥

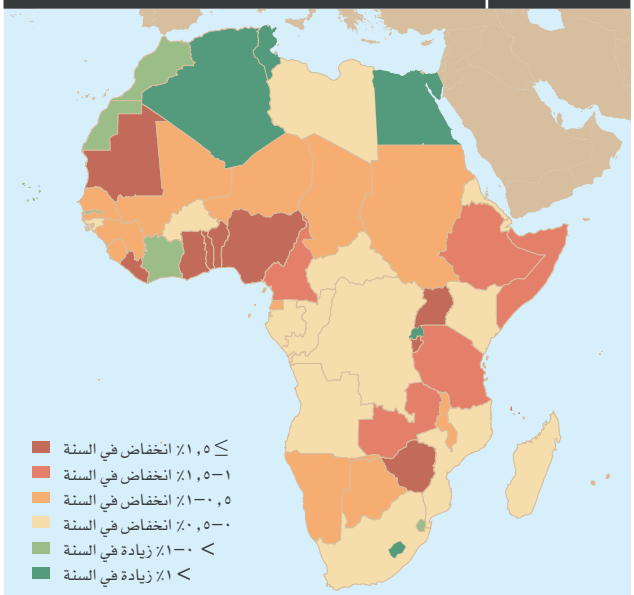

المصدر: FAO, 2001a.

الجدول ٢

مساحة الغابات المستزرعة

الإقليم الفرعي	المساحة (بآلاف الهكتارات)			التغير السنوي (بآلاف الهكتارات)	
	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠–١٩٩٠	٢٠٠٥–٢٠٠٠
أفريقيا الوسطى	٣٤٨	٣٨٨	٥٢٦	٤	٢٨
أفريقيا الشرقية	١ ٢٤٦	١ ٢٣٣	١ ٢٣٠	١–	١–
أفريقيا الشمالية	٧ ٦٩٦	٧ ٥١٣	٧ ٥٠٣	١٨–	٢–
أفريقيا الجنوبية	١ ٨٦٧	٢ ٠٦٠	٢ ١٥٠	١٩	١٨
أفريقيا الغربية	٩٠٠	١ ٣٣٧	١ ٦٧٧	٤٤	٦٨
مجموع أفريقيا	**١٢ ٠٥٧**	**١٢ ٥٣٢**	**١٣ ٠٨٥**	**٤٨**	**١١١**
العالم	**١٠١ ٢٣٤**	**١٢٥ ٥٢٥**	**١٣٩ ٤٦٦**	**٢ ٤٢٤**	**٢ ٧٨٨**

والوسطى تمثل الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا، معا، معظم الخسارة في الغابات.

ويوجد في أفريقيا أيضا أكثر من ٤٠٠ مليون هكتار من "الآجام"، التي تنمو فيها الأشجار بصورة متناثرة دون أن يمكن تعريفها على أنها "غابات". والمعلومات عن حجم الآجام ونمو المخزونات فيها معلومات ضعيفة ولكن حجم هذه الآجام آخذ في التناقص.

ويبلغ مجموع مساحة استزراع الغابات في أفريقيا – وهي مجموعة فرعية من الغابات المزروعة تُعرف بأنها تتألف أساسا من أنواع مجلوبة – هو نحو ١٣ مليون هكتار (الجدول ٢). ومن مجموع الاستزراعات الحرجية هناك نحو ٢,٤ مليون هكتار (١٨ في المائة) تُزرع لأغراض الحماية؛ والباقي يُزرع لإنتاج الأخشاب، وخصوصا الأخشاب الصناعية المستديرة وحطب الوقود. ومعظم الاستزراعات تقع في أفريقيا الشمالية التي تعتمد على هذه الاستزراعات نظرا لقلة الغابات الطبيعية. أما أفريقيا الجنوبية فقد استطاعت تطوير صناعة حرجية متنافسة على المستوى العالمي وتقوم كلها تقريبا على الاستزراع.

ومنذ عام ١٩٩٠ تناقص الغطاء الحرجي في أفريقيا بمعدل من أعلى معدلات العالم (سويا مع أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي). ولكن معدل التناقص ظهرت عليه علامات التباطؤ الطفيف في السنوات الخمس الأخيرة. وللأسف ليس هناك إلا بلدان قليلة يتزايد فيها الغطاء الحرجي أو يتحسن ولو بصورة هامشية، ومعظم هذه البلدان هي "بلدان الغطاء الحرجي المنخفض" في أفريقيا الشمالية التي بذلت جهودا كبيرة لاستزراع الغابات. وأفادت التقارير بحدوث تحسّن، في رواندا وسوزيلند أيضا، وهو تحسن يرجع بدرجة كبيرة إلى تزايد الاستزراع.

التنوع البيولوجي

هناك دلائل على تناقص شامل في مساحة الغابات الأولية في الإقليم، ولكن بعض البلدان المهمة من الناحية الحرجية لم تستطع أن تقدم تقارير عن هذا العنصر، وخصوصا في أفريقيا الوسطى. وعلى ذلك فليس من الممكن تقديم بيان نهائي عن أهمية هذا الاتجاه.

وقدم ٤٣ بلدا، تمثل نحو ٧٠ في المائة من المساحة الحرجية في أفريقيا، معلومات عن مساحة الغابات المخصصة لصون التنوع البيولوجي في الثلاث سنوات المرجعية. وفي هذه البلدان خُصص نحو ٦٩,٥ مليون هكتار من الغابات، أو نحو ١٦ في المائة من مساحة الغابات، لأغراض الصيانة أساسا (الجدول ٣).

ورغم تناقص المساحة المخصصة لهذا الغرض في بعض البلدان فقد كانت هناك زيادة كبيرة على المستوى الإقليمي وخصوصا في فترة ٢٠٠٠–٢٠٠٥.

ويُعتبر تركيب الغابة، وعدد أنواع الأشجار المحلية، ووجود (أو عدم وجود) أنواع مهددة أو معرضة لخطر كبير، من مؤشرات التنوع البيولوجي. ولكن لمّا كان هناك ١٦ بلدا فقط هي التي قدمت معلومات عن هذه المتغيرات فلا يمكن التوصل إلى إشارة واضحة عن حالة التنوع البيولوجي. ويختلف تركيب الغابة وانتشار الأنواع اختلافا كبيرا داخل أفريقيا. وكما

الجدول ٣

مساحة الغابات المخصصة أساسا للصيانة

الإقليم الفرعي	المساحة (بآلاف الهكتارات)			التغير السنوي (بآلاف الهكتارات)	
	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠–١٩٩٠	٢٠٠٥–٢٠٠٠
أفريقيا الوسطى	٢٦ ٤٩٧	٢٦ ٣٧٥	٣٠ ٣٨٨	١٢–	٨٠٣
أفريقيا الشرقية	٢ ٩٣٤	٢ ٨٨٢	٢ ٨١٨	٥–	١٣–
أفريقيا الشمالية	٩ ٧٧٣	٩ ٠٥١	٨ ٦٨٧	٧٢–	٧٣–
أفريقيا الجنوبية	١٢ ٣٦٠	١٢ ٣٦٠	١٢ ٣٦٠	٠	٠
أفريقيا الغربية	١٥ ٢٣٩	١٥ ٢٤٤	١٥ ٢٧٥	٠	٦
مجموع أفريقيا	**٦٦ ٨٠٣**	**٦٥ ٩١٢**	**٦٩ ٥٢٨**	**٨٩-**	**٧٢٣**
العالم	**٢٩٨ ٤٢٤**	**٣٦١ ٠٩٢**	**٣٩٤ ٢٨٣**	**٦ ٢٦٧**	**٦ ٦٣٨**

ملاحظة: تمكّن أقل من ٥٠ في المائة من بلدان أفريقيا الوسطى من تقديم بيانات عن هذا المتغير لجميع السنوات الثلاث.

الشكل ٤ عدد أنواع الأشجار المحلية

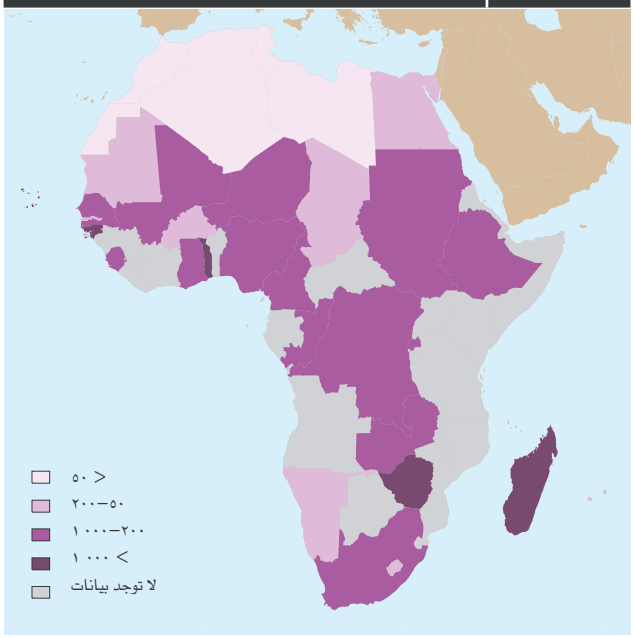

هو متوقع، فهناك تنوع كبير في الغابات الاستوائية الرطبة في حوض نهر الكونغو، حيث تتراوح أنواع الأشجار المحلية بين ١٢ و٥٠٠ في البلدان التي قدمت تقارير (الشكل ٤). والأنواع العشرة من الأشجار الأكثر شيوعا لا تمثل إلا ٢٢ في المائة من الأنواع في أي وحدة حرجية نموذجية. أما في غابات المناطق المعتدلة أو الشمالية فإن الأنواع العشرة الأكثر شيوعا تمثل أكثر من ٥٠ في المائة.

والإحصاءات القطرية عن عدد أنواع الأشجار المهددة بالخطر أكثر موثوقية وذلك نظرا لانتظام الرصد والإبلاغ إلى القائمة الحمراء عن الأنواع المهددة بالخطر التي يحتفظ بها الاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN [World Conservation Union], 2000 and 2004). وفي المتوسط يُعلن كل بلد أفريقي أن نحو ٧ في المائة من أنواع الأشجار المحلية لديه هي أنواع مهددة بخطر أو بخطر كبير أو أنواع مستهدفة.

صحة الغابات وحيويتها

يصعب في أفريقيا، وفي أقاليم كثيرة أخرى، تحديد الاتجاهات في صحة الغابات نظرا لندرة المعلومات. فلم يقدم إلا ١٤ بلدا من أصل ٥٨ بلدا معلومات عن الاتجاهات في حرائق الغابات في فترتين زمنيتين، والغابات في هذه البلدان تمثل ١٩ في المائة من مجموع الغابات في أفريقيا. ولكن مركز الأبحاث المشترك في المفوضية الأوروبية أجرى دراسة بالاستشعار عن بُعد للحرائق البرية في أفريقيا (شملت حرائق الغابات دون أن تقتصر عليها) (JRC, 2000) وانتهت الدراسة إلى أن أفريقيا فيها ٦٤ في المائة من مجموع المساحة العالمية التي احترقت بفعل الحرائق البرية عام ٢٠٠٠ حيث احترقت ٢٣٠ مليون هكتار، تمثل ٧,٧ في المائة من مجموع مساحة أراضي القارة. وكشفت دراسة متابعة عام ٢٠٠٤ عن نتائج مماثلة.

وأفادت البيانات التي قدمت إلى المؤتمر الإقليمي لأفريقيا الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة عام ٢٠٠٥ (FAO, 2006c) بوجود مساحتين مهمتين من زاوية كثرة تكرار حرائق الغابات: إحداهما في أنغولا الشمالية وجنوب جمهورية الكونغو الديمقراطية، والثانية في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى (الشكل ٥). وهذه المساحات كانت في وقت من الأوقات مناطق غابات استوائية على الأكثر ولكن الغطاء النباتي فيها اليوم هو خليط من الأراضي العشبية ومساحات متبقية من الغابات الاستوائية، تتخللها حقول ومستوطنات من مزارعين مقيمين ومتنقلين على السواء. ومعظم ما حدث من إزالة للغابات في هذه المنطقة حدث قبل عقود، وإذا كان من المؤكد أن الحرائق تعوق إعادة الحياة إلى الغابات فإن انتشار هذه الحرائق هو نتيجة تحويل الغابات إلى أراض عشبية في الماضي أكثر من كونه السبب المباشر أو الحالي لتناقص مساحة الغابات.

ويتباين عدد الحرائق والمساحة المحروقة تباينا كبيرا من سنة إلى أخرى، وغالبا ما يتزامن ذلك مع ظاهرة الاهتزاز الجنوبي بفعل النينيو وما يتصل به من ظواهر مناخية حادة. فسقوط الأمطار وإنتاج الكتلة الحيوية وظاهرة النينيو تترابط ترابطا قويا في أفريقيا الجنوبية. وبالمقارنة بين مدى الإحراق هناك عام ١٩٩٢، عندما عانى الإقليم من جفاف شديد، وعام ٢٠٠٠، عندما كان متوسط الأمطار أعلى من المعتاد، يتبين أن الإحراق عام ٢٠٠٠ حدث مبكرا وبصورة أوسع. فالأمطار الجيدة تؤدي إلى تزايد الكتلة الحيوية وبالتالي إلى تزايد كمية الوقود المستعمل في الموسم الجاف، ما لم يكن الإنتاج الإضافي قد استهلك بواسطة حيوانات التربية أو الحيوانات البرية. وهذه الصلة بين سقوط الأمطار وإنتاج الكتلة الحيوية تعني إمكان استخدام التنبؤات المناخية الإقليمية والموسمية في توقع الأحوال التي ستكون عليها الكتلة الحيوية النباتية في الموسم المقبل، وتقييم مستوى أخطار الحرائق.

الشكل ٥ معدل الحرائق، ٢٠٠٤/٢٠٠٥

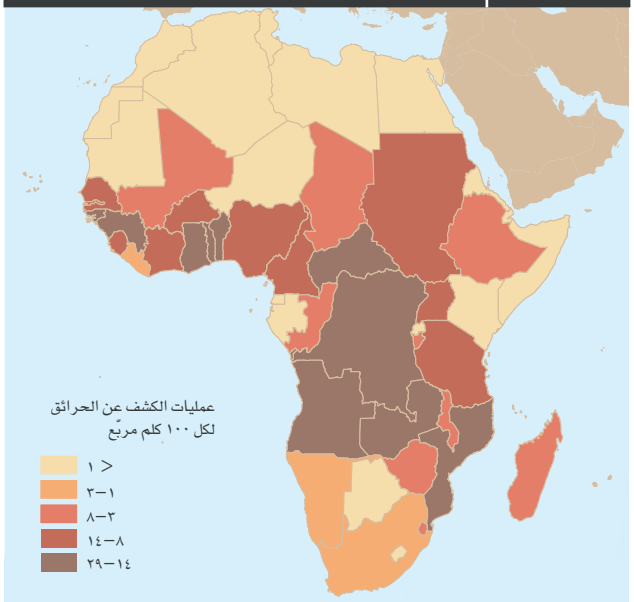

ملاحظة: استمدت البيانات بواسطة مستشعِر الأقمار الاصطناعية في نظام MODIS للتصوير معتدل الدقّة، بدقّة ١ كلم مربّع.
المصدر: معلومات عن الحرائق لنظام إدارة الموارد، جامعة ماريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية/إدارة الطيران الوطنية للملاحة الجوية والفضاء.

والضرر الذي تحدثه الحرائق البرية هو تهديد كبير للإدارة الحرجية المستدامة في أفريقيا. ولا تكفي بيانات الأجل الطويل لتقرير ما إذا كانت المساحة التي تتأثر بالحرائق تتناقص أو تتزايد. كما أن من الصعب التعميم والقول بأن تراجع معدل انتشار الحرائق هو تطور إيجابي أم لا. ففي بعض النظم الإيكولوجية تكون الحرائق جزءا أساسيا من عمليات النظام الإيكولوجي الطبيعي.

أما عن تأثيرات الآفات والأمراض فإن خمسة بلدان فقط هي التي قدمت بيانات يمكن المقارنة بينها خلال فترة زمنية معينة في تقييم حالة الموارد الحرجية ٢٠٠٥ وبالتالي لم يكن من الممكن تقديم نظرة عامة إقليمية عن الوضع والاتجاهات العامة. وقد اقترحت منظمة الأغذية والزراعة عملية منتظمة لتحسين جمع البيانات لتقييم حالة الموارد الحرجية ٢٠٠٥ وأعدت ملامح آفات الغابات لكل من غانا وكينيا وموريشيوس والمغرب وجنوب أفريقيا والسودان.

ورغم نقص البيانات فلا شك أن تزايد مشكلات الحشرات الغازية والأمراض والأنواع الخشبية أثر في إنتاجية الغابات الأفريقية وحيويتها. وقد أُنشئت شبكة الأنواع الحرجية الغازية في أفريقيا للتركيز على هذه الاضطرابات، ومهمتها هي تنسيق جمع وبث البيانات عن الأنواع الغازية في الغابات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (www.fao.org/forestry/site/26951/en).

ودخول آفات الغابات بصورة عرضية كان يؤثر في الأنواع الصناعية المستزرعة من السرو والصنوبر في أفريقيا الشرقية والجنوبية لعقود طويلة. فحشرة مَنْ السرو Cinara cupressivora التي تصيب السرو المكسيكي (Cupressus lusitanica) والعرعر (Juniperus procera) سُجلت لأول مرة في ملاوي عام ١٩٨٦ ثم سرعان ما انتشرت إلى البلدان المجاورة. والمقدَّر أن المَنْ أمات أشجارا قيمتها ٤٤ مليون دولار أمريكي منذ عام ١٩٩٠، وكان يسبب خسارة أخرى بمقدار ١٤,٦ مليار دولار في السنة بسبب تقليل النمو السنوي (Murphy, 1996). كما أن حشرة دبور الأخشاب الأوروبية (Sirex noctilio)، التي دخلت إلى جنوب أفريقيا عرضا، قد أصابت أشجار الصنوبر وأحدثت تأثيرا كبيرا على الصناعة. وتُبذل جهود خاصة لمنع انتشارها في المستقبل في الأراضي الوسطى في جنوب أفريقيا أو انتشارها إلى البلدان المجاورة.

ومن الآفات الحشرية الجديدة التي دخلت إلى أفريقيا في السنوات الخمس الأخيرة Coniothyrium zuluense في إثيوبيا و Thaumastocoris australicus وConiphodema tristis في جنوب أفريقيا وLeptocybe invasa في كينيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة و Cinara pinivora في ملاوي.

الوظائف الإنتاجية للموارد الحرجية

إنتاج الموارد الحرجية الخشبية وغير الخشبية وظيفة مهمة جدا في الغابات والآجام الأفريقية، وله تأثير كبير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتبلغ نسبة مساحة الغابات المخصصة أساسا للإنتاج ٣٠ في المائة بالمقارنة مع متوسط عالمي هو ٣٤ في المائة.

ومساحة الغابات المخصصة للإنتاج آخذة في التناقص في أفريقيا (الجدول ٤). ولكن ليس من الواضح إذا كان ذلك يعد اتجاها إيجابيا أو

الجدول ٤

مساحة الغابات المخصصة أساسا للإنتاج

الإقليم الفرعي	المساحة (بآلاف الهكتارات)			التغير السنوي (بآلاف الهكتارات)	
	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	١٩٩٠–٢٠٠٠	٢٠٠٠–٢٠٠٥
أفريقيا الوسطى	٤٥ ٢٦٨	٤٣ ٧٩٠	٤١ ٩٩٢	–١٤٨	–٣٦٠
أفريقيا الشرقية	٣٠ ٦٧٨	٢٧ ٦٤٦	٢٦ ١١٩	–٣٠٣	–٣٠٥
أفريقيا الشمالية	٣٥ ٠٦٧	٣٢ ٨٩٩	٣١ ٣٣١	–٢١٧	–٣١٣
أفريقيا الجنوبية	٩ ٥٢٧	١١ ٠٣١	١٢ ٠٨٣	١٥٠	٢١٠
أفريقيا الغربية	٢٧ ٧٨٩	٢٤ ٥٤٨	٢٣ ١٣٤	–٣٢٤	–٢٨٣
مجموع أفريقيا	**١٤٨ ٣٢٩**	**١٣٩ ٩١٣**	**١٣٤ ٦٥٨**	**–٨٤٢**	**–١ ٠٥١**
العالم	**١ ٣٢٤ ٥٤٩**	**١ ٢٨١ ٦١٢**	**١ ٢٥٦ ٢٦٦**	**–٤ ٢٩٤**	**–٥ ٠٦٩**

الجدول ٥

نمو المخزونات

الإقليم الفرعي	نمو المخزونات					
	(مليون متر مكعب)			(متر مكعب/هكتار)		
	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥
أفريقيا الوسطى	٤٧ ٧٩٥	٤٦ ٢٤٧	٤٥ ٧٩٠	١٩٢	١٩٣	١٩٤
أفريقيا الشرقية	٤ ٩٨٩	٤ ٦١٦	٤ ٤٤٦	٥٦	٥٧	٥٨
أفريقيا الشمالية	١ ٤٣٦	١ ٤٠٩	١ ٣٩٠	١٧	١٨	١٨
أفريقيا الجنوبية	٦ ٦٦٩	٦ ٢٩٢	٦ ١٠٢	٣٥	٣٦	٣٦
أفريقيا الغربية	٧ ٨٧١	٧ ٠٨٥	٦ ٧٥٣	٨٩	٩٠	٩١
مجموع أفريقيا	**٦٩ ٣٧٣**	**٦٦ ١٧١**	**٦٤ ٩٥٧**	**٩٩**	**١٠١**	**١٠٢**
العالم	**٤٤٥ ٢٥٢**	**٤٣٩ ٠٠٠**	**٤٣٤ ٢١٩**	**١٠٩**	**١١٠**	**١١٠**

الشكل ٦ استخراج الأخشاب

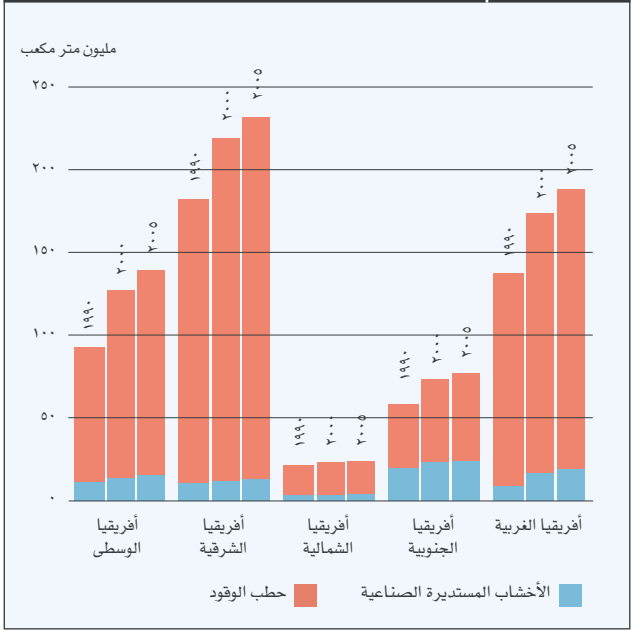

سلبيا من حيث الإدارة المستدامة للغابات. فقد يُعتبر علامة على استبعاد مزيد من المساحات من الأغراض الإنتاجية بغرض تعزيز صون التنوع البيولوجي وغير ذلك من وظائف الغابات؛ ولكن يمكن أيضا أن يكون ذلك إشارة إلى أن الغابات الإنتاجية تُزال وتحوّل إلى استخدامات أراضٍ أخرى. وهذا المجال يحتاج إلى تحسين المعلومات بمناسبة إصدار تقييم حالة الموارد الحرجية ٢٠١٠.

ونمو المخزونات مؤشر مهم على إنتاجية الغابات. وإذا كانت المقارنات التجميعية (أي نمو المخزونات بحسب الإقليم الفرعي أو الإقليم) لا تقدم صورة واضحة، فمن الممكن التوصل إلى بعض الاستنتاجات استنادا إلى مقارنة عالمية. أما البيانات القطرية فتوحي بانخفاض كبير في مجموع نمو المخزونات في جميع البلدان تقريبا (الجدول ٥)، رغم أن بلدانا قليلة سجلت زيادة بسبب توسّع مساحة الاستزراعات الحرجية.

وهناك قضية أساسية أخرى في الوظائف الإنتاجية للغابات – نظرا لاتجاه تدهور نمو المخزونات في معظم البلدان – وهي إذا ما كان مستوى استخراج الأخشاب يجاوز القطع المسموح به سنويا. ويُستخدم نحو ٩٠ في المائة من الأخشاب المستخرجة في أفريقيا كوقود بالمقارنة مع أقل من ٤٠ في المائة في العالم بأكمله (الشكل ٦). وفي أفريقيا ككل كان استخراج الأخشاب عام ٢٠٠٥ نحو ١ في المائة من نمو المخزونات. ولكن هناك تباينا كبيرا بين مختلف الأقاليم يرجع بدرجة كبيرة إلى عدم المساواة في الوصول إلى الموارد الحرجية وإلى نسبة الأنواع التجارية. فمثلا في أفريقيا الغربية والوسطى يبلغ معدل الاستخراج نحو ٠,٠٦ في المائة من نمو المخزونات المقدرة، في حين أنه في أفريقيا الشمالية يتجاوز ٧ في المائة.

ونظرا لعدم وجود معلومات عن الكميات المسموح بحصدها سنويا يصعب معرفة ما إذا كانت الاستخراجات الحالية مستدامة. والاستخدام الرئيسي للأخشاب في أفريقيا هو للوقود، مع تلبية جانب كبير من الطلب من أراضي الآجام والأشجار الواقعة خارج الغابات. ولما كان الطلب في الأسواق والوصول إلى الموارد الحرجية هما عاملان محددان في كثافة استخراج الأخشاب يكون قطع الأشجار في المساحات التي يسهل الوصول إليها أكبر منه في المناطق النائية.

الوظائف الوقائية للموارد الحرجية

تفيد التقارير المقدمة من ٤٣ بلدا أن مساحة الغابات المخصصة أساسا للوقاية تبلغ نحو ٤,٥ في المائة من مساحة الغابات، وقد انخفضت من ٢١,٤ مليون هكتار عام ١٩٩٠ إلى ٢٠,٦ مليون عام ٢٠٠٥، وهو ما يتفق مع الاتجاه الشامل في انخفاض الغطاء الحرجي (الجدول ٦).

ولكن هذا الوصف ليس مستخدما في جميع البلدان وربما تكون هناك بعض الوظائف الوقائية داخلة تحت «أغراض متعددة» (الشكل ٧).

وبالنسبة إلى مجموع مساحة الغابات تكون المساحة المبلغ عنها والمخصصة أساسا للوقاية منخفضة في أفريقيا الوسطى ولكن ذلك يرجع، جزئيا على الأقل، إلى انخفاض مستوى تقديم التقارير.

الجدول ٦

مساحة الغابات المخصصة أساسا للوقاية

الإقليم الفرعي	المساحة (بآلاف الهكتارات)			التغير السنوي (بآلاف الهكتارات)	
	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠–١٩٩٠	٢٠٠٥–٢٠٠٠
أفريقيا الوسطى	٣٦٨	٧٤٦	٦٥١	٣٨	١٩–
أفريقيا الشرقية	٣ ٧٤٨	٣ ٦٣٣	٣ ٥٧٤	١٢–	١٢–
أفريقيا الشمالية	٣ ٦٤٥	٣ ٨١٩	٣ ٨٦١	١٧	٨
أفريقيا الجنوبية	٢ ٦٩٢	٢ ٤٨٠	٢ ٢٧٩	٢١–	٤٠–
أفريقيا الغربية	١٠ ٩٣٩	١٠ ٦١٠	١٠ ٢٤٧	٣٣–	٧٢–
مجموع أفريقيا	**٢١ ٣٩٢**	**٢١ ٢٨٧**	**٢٠ ٦١٣**	**١٠–**	**١٣٥–**
العالم	**٢٩٦ ٥٩٨**	**٣٣٥ ٥٤١**	**٣٤٧ ٢١٧**	**٣٨٩٤**	**٢٣٣٥**

ملاحظة: تمكّن أقل من ٥٠ في المائة من بلدان أفريقيا الوسطى من الابلاغ عن هذا المتغير.

الشكل ٧ الوظائف الأولية المخصصة للغابات، ٢٠٠٥

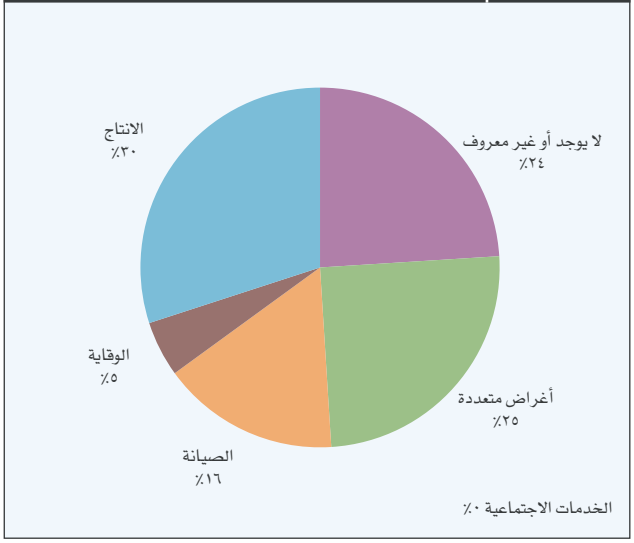

وقد زاد عدد من البلدان من جهود التشجير بهدف أولي هو حماية البيئة. ويشمل ذلك تشجير المناطق المتدهورة من أجل صيانة التربة، وإقامة مصدات الريح والأحزمة الواقية لحماية المناطق الزراعية، وتثبيت الكثبان الرملية والاستزراع في المناطق الحضرية وشبه الحضرية من أجل تحسين تلك المناطق. وفي ٤٦ بلدا قدمت تقارير عن هذا النشاط حدثت زيادة في مساحة الاستزراعات الوقائية بنحو ٤٠٠ ٠٠٠ هكتار بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥.وقد حدث معظم الزيادة (أكثر من ٨٧ في المائة) في الإقليم الفرعي الفقير في الغابات في أفريقيا الشمالية.

ويظهر في مجموع مساحة الغابات المخصصة للوظائف الوقائية نقص طفيف في أفريقيا بأكملها، وكان الإقليم الفرعي الوحيد الذي شهد زيادة طفيفة هو أفريقيا الشمالية. ولكن مساحة الاستزراعات الوقائية تتزايد في أربعة أقاليم فرعية وفي الإقليم بأكمله. وعلى العموم لا يمكن القول بأن الوظائف الوقائية تتحسن، ولكن على عكس ما يحدث في بعض العناصر المحورية الأخرى لا تكون الاتجاهات هنا سلبية بدرجة تُنذر بالخطر.

الوظائف الاجتماعية والاقتصادية

ارتفعت قيمة الأخشاب المستخرجة (حطب الوقود والأخشاب المستديرة الصناعية) في أفريقيا من ٢,١ مليار دولار أمريكي عام ١٩٩٠ إلى نحو ٣,٩ مليار في عام ٢٠٠٥. ولكن رغم النمو السريع نسبيا في القيمة لم تكن حصتها في القيمة العالمية لاستخراج الأخشاب عام ٢٠٠٥ إلا ٦,٥ في المائة في حين تمثل أفريقيا نحو ١٦ في المائة من غابات العالم.

وحصة أفريقيا في القيمة العالمية للأخشاب المستديرة الصناعية المستخرجة لا تجاوز ٤,٧ في المائة في حين أن حصتها في قيمة استخراج حطب الوقود هي نحو ٢٢ في المائة. والواقع أن قيمة حطب الوقود كانت تمثل نحو ٣٥ في المائة من مجموع قيمة استخراج الأخشاب عام ٢٠٠٥. ورغم أن هذا المعدل كان يتباطأ منذ عام ١٩٩٠ فلا يوجد أي إقليم آخر سجل مثل هذه النسبة المرتفعة في قيمة استخراج حطب الوقود من مجموع قيمة جميع الأخشاب المستخرجة.

وحدثت زيادة هامشية في المساهمة الشاملة من القطاع الحرجي في إجمالي الناتج المحلي من ٧,٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى نحو ٧,٧ مليار عام ٢٠٠٠ (الشكل ٨). ولكن حصة القطاع الحرجي من إجمالي الناتج المحلي كانت تتناقص مع الزمن من نحو ١,٧ في المائة عام ١٩٩٠ إلى نحو ١,٥ عام ٢٠٠٠. وهذا التناقص يرجع بدرجة كبيرة إلى النمو الأسرع في قطاعات أخرى ترفع من إجمالي الناتج المحلي في حين أن القيمة المضافة من الغابات لم تحدث فيها زيادة كبيرة. وفي حدود القطاع الحرجي ظلت القيمة المضافة في قطاعي تجهيز الأخشاب واللب والورق ثابتة تقريبا، وتأتي نسبة ٥٧ في المائة تقريبا من القيمة المضافة من إنتاج الأخشاب المستديرة (التي تضم الأخشاب المستديرة الصناعية وحطب الوقود).

الشكل ٨ اتجاهات القيمة المضافة في القطاع الحرجي، ١٩٩٠-٢٠٠٠

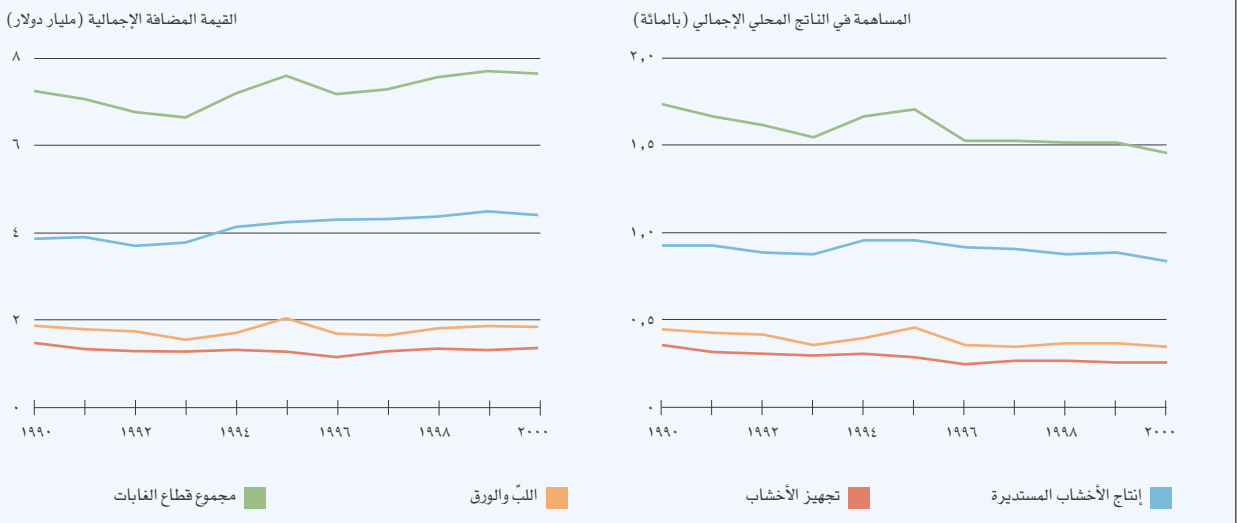

وهذا يتناقض مع الوضع العالمي حيث يمثل تجهيز الأخشاب وإنتاج اللب والورق سويا نحو ٧٨ في المائة من القيمة المضافة في حين أن نسبة إنتاج الأخشاب المستديرة لا تجاوز ٢٢ في المائة فقط. وتصل حصة أفريقيا من القيمة المضافة من القطاع الحرجي إلى نحو ٢,٢ في المائة من الرقم العالمي، وتصل حصتها من القيمة المضافة في صناعات الأخشاب وصناعات اللب والورق إلى نحو ١,٣ و١,١ في المائة على التوالي، في حين أن إنتاج الأخشاب الصناعية يمثل نحو ٥,٧ من القيمة العالمية.

وهناك بلدان كثيرة أدى فيها تطور الصناعات الخشبية وصناعات اللب والورق القادرة على المنافسة إلى ارتفاع حصة هذا القطاع في القيمة المضافة من قطاع الغابات، وإن كانت القيمة المضافة المتولدة من إنتاج الأخشاب منخفضة جدا. وفي هذا درس مهم وهو أن امتلاك مساحة كبيرة من الغابات وزيادة إنتاج الأخشاب ليسا شرطين ضروريين ولا كافيين لقيام صناعة حرجية حيّة. ويتزايد إحلال المزايا التنافسية محل المزايا الطبيعية (مثل وجود مساحة كبيرة من الغابات) (الشكلان ٩ و١٠).

وزادت العمالة في قطاع الغابات النظامي في أفريقيا من نحو ٥٢٠ ٠٠٠ شخص عام ١٩٩٠ إلى نحو ٥٥٠ ٠٠٠ عام ٢٠٠٠ (الشكل ١١) وترجع هذه الزيادة بدرجة كبيرة إلى نمو العمالة في تجهيز الأخشاب، التي كانت تمثل في المتوسط ٦٠ في المائة من العمالة. ولكن بعد الزيادة الكبيرة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥ كان هناك تناقص واضح في أواخر التسعينات.

ورغم حدوث بعض النمو في العمالة في القطاع الحرجي النظامي فإن حصة الغابات في مجموع العمالة تناقصت بدرجة هامشية من نحو ٠,٢٠ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٠,١٦ في المائة عام ٢٠٠٠.

والمشكلة في تقييم الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لقطاع الغابات في أفريقيا هي ندرة البيانات عن الإنتاج والعمالة في القطاع غير النظامي. وتوحي الدراسات على المستوى الصغير بأن القطاع غير النظامي هو القطاع السائد، في حين أن الإحصاءات الوطنية عن الدخل والعمالة تؤكد على القطاع النظامي. وهناك حصة كبيرة لإنتاج الأخشاب (وخصوصا حطب الوقود) والتجهيز (مثلا عمليات النشر الطولي وإنتاج الفحم النباتي وجمع الموارد غير الخشبية) وتجارتها تجري في القطاع غير النظامي، وعلى ذلك لا توجد إحصاءات وطنية عنها. وفي بعض بلدان الإقليم، وبوجه خاص في أفريقيا الغربية والوسطى، تكون لحوم الطرائد هي أهم مصدر منفرد للبروتين في الغذاء، ومع ذلك فإن هذا العنصر المهم في المنتجات الحرجية غير الخشبية لا يظهر بصفة عامة في الإحصاءات الرسمية.

وتثار بعض قضايا مهمة في التقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات بسبب ضخامة القطاع غير النظامي. فبما أن عمال هذا القطاع لا تكون

الشكل ٩ اتجاهات التجارة الصافية في المنتجات الحرجية بحسب القطاع الفرعي

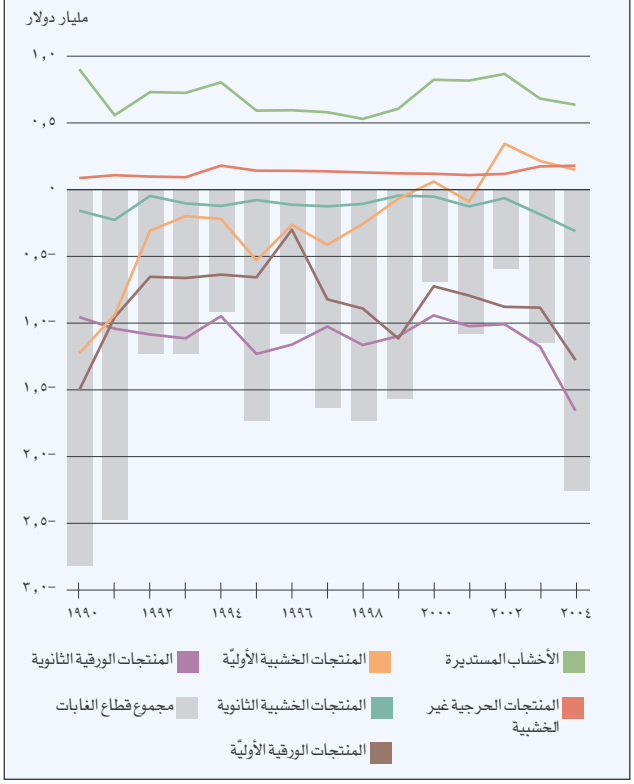

ملاحظة: تشير القيمة الايجابية إلى صافي الصادرات، بينما تشير القيمة السلبية إلى صافي الواردات. وتشمل المنتجات الخشبية الأوليّة الأخشاب المستديرة والأخشاب المنشورة والألواح الخشبية ونشارة الخشب. وتشمل المنتجات الخشبية الثانوية الأثاث الخشبي ومواد النجارة التي يستخدمها البنّاؤون والنجّارون. وتشمل المنتجات الورقية الأوليّة اللبّ والورق والورق المقوى. وتشمل المنتجات الورقية الثانوية لُب التغليف والصناديق الورقية والمواد المطبوعة، بما فيها الكتب والصحف.

المصادر: FAO, 2006b; United Nations, 2006.

الشكل ١٠ اتجاهات التجارة الصافية في المنتجات الحرجية بحسب الإقليم الفرعي

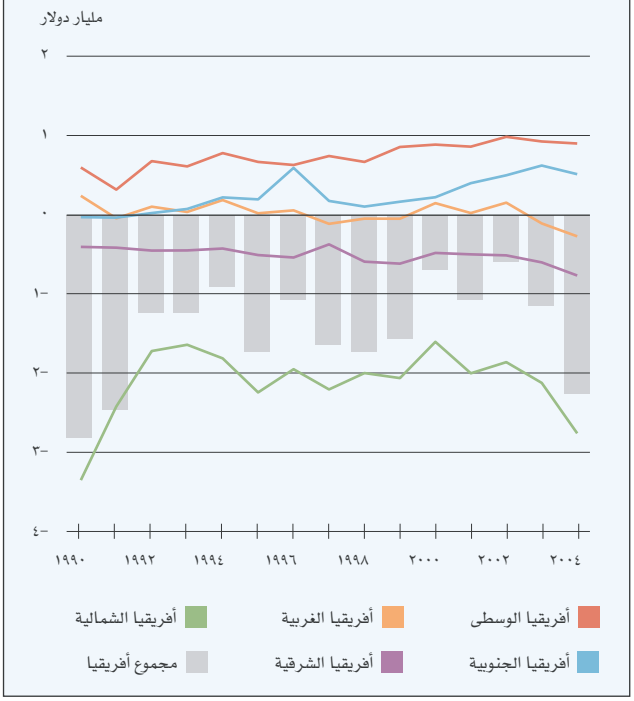

ملاحظة: تشير القيمة الايجابية إلى صافي الصادرات، بينما تشير القيمة السلبية إلى صافي الواردات.

الشكل ١١ فرص العمل في القطاع الحرجي الرسمي

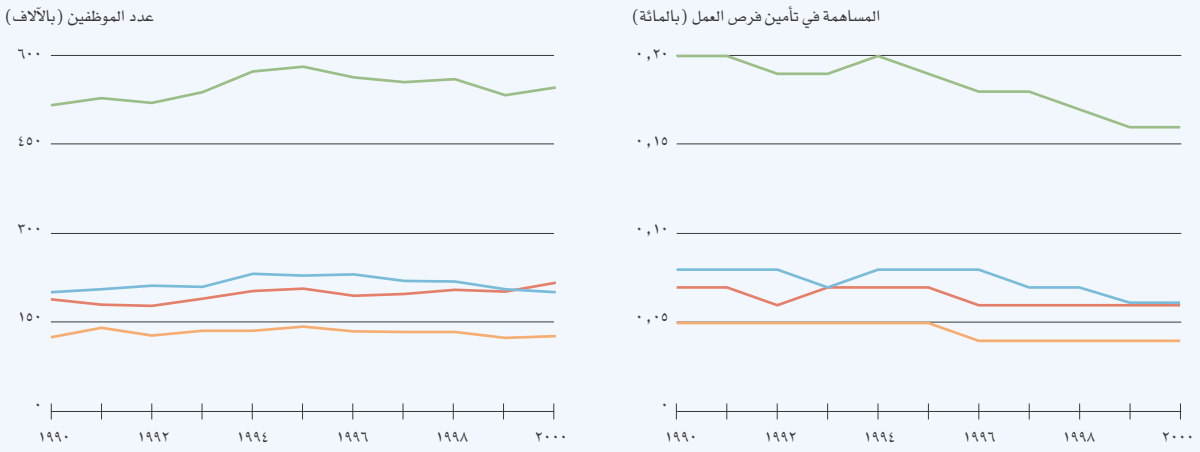

لهم في الأغلب حقوق على الأراضي والغابات فإن معظم عمليات جمع الأخشاب وغيرها من المنتجات يكون «غير مشروع» بحسب الإطار القانوني القائم في معظم البلدان. ولا تكون هناك حوافز كبيرة لإدارة الموارد بطريقة مستدامة، ما دامت الحقوق غير واضحة تماما. يُضاف إلى ذلك أن معظم من يعتمدون على القطاع غير النظامي هم الفقراء الذين ليست لديهم الموارد الضرورية للإدارة بطريقة مستدامة. ويوحي ذلك بأن إدخال تحسينات على سير القطاع غير النظامي هو أمر ضروري من أجل تحقيق تقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات.

إطار القوانين والسياسات والمؤسسات

في العقد الأخير وضع أكثر من نصف بلدان أفريقيا سياسة حرجية جديدة، أو هو بسبيل وضعها. والاتجاه العام يسير نحو مزيد من الاستدامة، وإدارة الغابات بطريقة لا مركزية، بما في ذلك تعزيز الوصول إلى الموارد وإدارة الحقوق بواسطة السكان المحليين والمجتمعات المحلية، وتقوية الاستثمار بواسطة القطاع الخاص. ووضع كثير من البلدان تخفيف حدة الفقر كنقطة مركزية في سياساته الحرجية. وفي حالات قليلة تكون الغابات داخلة كجزء من الاستراتيجية الوطنية لتخفيف حدة الفقر، ويوجد في نحو ثلثي البلدان برنامج حرجي وطني نشيط وصل إلى مراحل مختلفة من التنفيذ، وأنشأ ٢١ بلدا شراكات مع مرفق البرامج الحرجية الوطنية.

وواجه تنفيذ السياسات الجديدة عقبات: عدم كفاية الدعم السياسي لقطاع الغابات؛ ضعف القدرة على تنفيذ العمليات التشاركية والتي تُثير قضايا بين عدة قطاعات؛ القدرة المحدودة على تعبئة موارد مالية خارجية وداخلية من أجل دعم العمليات الاستراتيجية الرئيسية.

وحدثت إصلاحات كبيرة في قوانين الغابات في كثير من البلدان الأفريقية. فمنذ عام ١٩٩٢ وضع أكثر من نصف البلدان قوانين أو مدونات جديدة للغابات. وهذه تتباين فيما بينها من حيث الأسلوب وعمق معالجة مختلف القضايا، ولكنها تشترك في الاتجاهات العريضة التالية:

- تقوية تخطيط إدارة الغابات؛
- تنشيط الإدارة المستدامة للغابات؛
- تقوية قدرات إدارة الغابات بواسطة المجتمع المحلي وبواسطة القطاع الخاص بما في ذلك لا مركزية المسؤولية وزيادة الاشتراك المحلي؛
- الاعتراف بنواحي القلق البيئية والتنوع البيولوجي، بما في ذلك وقاية الغابات.

ورغم التقدم في تحسين التشريع، فإن تنفيذ القوانين وإعمالها لا يزال ضعيفا في معظم البلدان. فقد صدرت نصوص قانونية جديدة في بلدان تُعاني من عدم الاستقرار السياسي وضعف الإرادة السياسية، أو هشاشة منظمات المجتمع المدني، أو نقص القدرة الإدارية وسوء الأحوال الاقتصادية على المستويين المحلي والوطني.

وإذا كانت قوانين الغابات الجديدة في بعض البلدان تنص على نقل حقوق الاستعمال والإدارة إلى أفراد أو مجتمعات محلية فإن الدور المسيطر في كل بلد، تقريبا، في أفريقيا، هو دور الإدارات الحكومية. وفي كثير من البلدان تفتقر وكالات الحراجة الوطنية إلى الوسائل والقدرة لتنفيذ الواجبات المعهودة إليها بواسطة القانون.

وأدخل ثلث بلدان أفريقيا على الأقل إصلاحات هيكلية على إدارة غاباته في العشر سنوات الأخيرة. ففي بعض البلدان نُقلت مصالح الغابات إلى وزارات البيئة التي أُنشئت حديثا. وحدثت إصلاحات في المؤسسات كان منها لا مركزية سلطة إدارة الموارد الحرجية أو نقل إدارة الحقوق إلى السكان المحليين والقطاع الخاص. ولا يزال التنفيذ ضعيفا في بلدان كثيرة كما أن ارتفاع نسبة الوفاة بمرض الإيدز وغيره من الأمراض يؤثر في قدرة المؤسسات.

وأعاد عدد كبير من البلدان هيكلة شبكات البحوث الزراعية، التي

تشمل البحوث الحرجية. والاتجاه السائد هو محلية البحث الزراعي داخل البلدان، مع تنفيذ البرامج الإقليمية بواسطة فرق بحث متعددة التخصصات. وإعادة الهيكلة هذه قد يكون لها ما يبررها وقد تكون إيجابية في جوانب كثيرة من حيث المبدأ ولكنها قد تؤدي في الواقع إلى إضعاف القدرة الوطنية على إجراء البحوث الحرجية، وذلك بسبب توزيع الخبرة المحلية المحدودة على قطاعات كثيرة. وفي بعض البلدان لا يكون تنسيق هذه البحوث على المستويين الوطني والمحلي سليما تماما. وقد تراجع تمويل البحوث الحرجية من الحكومات والجهات المانحة في العشر سنوات الأخيرة.

أما مؤسسات التعليم الحرجي في أفريقيا فتتباين بدرجة كبيرة من حيث التمويل وعدد الخريجين وجودة المناهج. وتفيد إحدى عمليات المسح في بلدان جنوب الصحراء الكبرى (FAO, 2005a) أن مؤسسات التعليم الحرجي من تسعة بلدان أشارت إلى أن التمويل لم يكن مستمرا أو أنه يتناقص وأنه يأتي أساسا من الموارد الوطنية. وحدث انخفاض ضخم في التخرج على مستوى شهادة في إدارة الغابات ويرجع ذلك أساسا إلى قلة عدد المقيدين وإغلاق البرامج التي تمنح الشهادات. وبصفة عامة ليس هناك تعرف على احتياجات التعليم وتكون الخطط موضوعة بطريقة غير سليمة. ولا بد أن تعمل سلطات الغابات والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية على الدخول في حوار متعدد بينها من أجل تحسين تخطيط مناهج تعليم موضوعات الغابات. وقد ظهرت عدة شبكات من مؤسسات التعليم الحرجي مثل الشبكة الأفريقية للتعليم الزراعي والحرجي، وشبكة معاهد تعليم موضوعات الغابات والبيئة في الإقليم الفرعي لأفريقيا الوسطى.

وهناك تطور إيجابي مهم هو نمو التعاون الإقليمي على مستوى السياسات لمعالجة قضايا الغابات – وذلك بفضل مبادرات مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الغابات في أفريقيا الوسطى، الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

وقد أظهر كثير من قادة البلدان الأفريقية التزاما سياسيا بدعم الإدارة المستدامة للغابات من خلال قوانين الغابات وسياسات وبرامج حرجية وطنية. ولا يزال نقص القدرة والموارد يعوق جهود تنفيذ تلك الإصلاحات تنفيذا فعالا في كثير من البلدان. ومع ذلك ففيما يتعلق بهذا العنصر المحوري يمكن القول بأنه قد حدث تقدم كبير في إقامة إطار للإدارة الحرجية المستدامة يمكن لبقية العناصر المحورية أن تعتمد عليه.

موجز التقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات

التقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات في أفريقيا بطيء ومتفاوت. ومناخ السياسات والقوانين يتحسن في بلدان كثيرة وهو ما يظهر في الالتزام السياسي على أعلى المستويات، وفي وضع برامج حرجية وطنية في مختلف أنحاء الإقليم، وإدخال تشريعات جديدة للغابات في بلدان كثيرة. وتُعتبر الشراكات الوطنية مثل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ومؤتمر الوزراء المسؤولين عن الغابات في أفريقيا الوسطى إطارا متينا للعمل. ولكن الاستثمار في الغابات يظل أقل بكثير مما هو مطلوب، كما أن القدرة على تنفيذ القوانين وتطبيق البرامج بصورة فعالة لا تزال ضعيفة في معظم البلدان. ويمكن تلخيص بعض نواحي القلق الرئيسية كما يلي:

- رغم حدوث تباطؤ بسيط في معدل خسارة الغطاء الحرجي فإن المعدل في مجموعه يظل عاليا. كما أن مساحة أراضي الآجام الأخرى آخذة في التناقص أيضا.
- جهود التشجير وإعادة التشجير أقل من أن تعوض عن خسارة الغابات الطبيعية. ومعظم هذه الجهود تجري في بلدان ذات غطاء حرجي منخفض (وخصوصا في أفريقيا الشمالية).
- مساحة الغابات الأولية آخذة في التناقص في أفريقيا ولكن حدث بعض التزايد في المساحة المخصصة أساسا لصون التنوع البيولوجي.
- نقص البيانات المتسقة والموثوق بها عن مدد طويلة بما فيه الكفاية يعوق التوصل إلى أي استنتاجات ذات قيمة عن صحة الغابات وحيويتها.
- مجموع المساحة المخصصة أساسا للأغراض الوقائية تناقص عبر السنوات، رغم أن النسبة المئوية للغابات المحمية زادت في بعض البلدان. وكانت هناك زيادة في مساحة الاسترزاعات الوقائية وإن كان ذلك حدث على الأكثر في أفريقيا الشمالية وفي بلدان تكون أساسا ذات غطاء حرجي منخفض.
- تزايدت قيمة الأخشاب المستخرجة ولكن حطب الوقود لا يزال هو صاحب أكبر حصة خلافا لبقية الأقاليم. والتقارير الرسمية لا تعكس الاستخراجات الفعلية وذلك نظرا لانتشار القطاع غير النظامي. وليس من المحتمل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات دون اتخاذ المبادرة إلى معالجة كثير من القضايا بما يساهم في تقوية القطاع غير النظامي، ومن هذه القضايا الفقر وحيازة الأراضي.
- نظرا لأن القطاع غير النظامي غائب عن الإحصاءات الوطنية فإن أهمية الغابات في الإقليم لا تقدر بقدرها الحقيقي في كثير من الدراسات الرسمية. وبوجه خاص يجب أن يصبح قطاع الغابات عنصرا رئيسيا في الجهود الوطنية لتخفيف حدة الفقر.
- لعل أكبر اتجاه إيجابي هو أن معظم البلدان الأفريقية قد أدخلت تغييرات على القوانين والسياسات والمؤسسات. ولكن قدرة المؤسسات على تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات قدرة محدودة وذلك لسبب أساسي هو سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة.
- لا تزال المعلومات والاتصالات عن قضايا القطاع الحرجي ضعيفة ولا بد من السير على مناهج جديدة على المستوى الوطني من أجل فتح باب الاتصالات وإدخال نُظم موثوق بها للرصد واقتسام المعلومات والخبرات.

وبصفة عامة فإن التقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات متفاوت في أفريقيا. وبالمقارنة مع معظم الأقاليم الأخرى فإن، أفريقيا متخلفة. والتحدي هو الاستفادة من الاتجاهات الإيجابية والقيام بعمل فعّال لوقف أخطر الاتجاهات السلبية.